اجتماع ICANN71 | منتدى السياسات عبر الإنترنت - الاجتماع المشترك: اللجنة الاستشارية الحكومية والمنظمة الداعمة للأسماء العامة
الأربعاء، 16 يونيو, 2021 – الساعة 9:00 إلى 10:00 حسب توقيت وسط أوروبا الصيفي

غولتن تيبي: مرحبًا بكم في جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية على هامش اجتماع ICANN71، مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة، في يوم الأربعاء الموافق 16 يونيو في تمام الساعة 07:00 بالتوقيت العالمي المنسق. بالنظر إلى أن هذه تُعد جلسات عامة وقد يحضرها أعضاء آخرون من مجتمع ICANN، فإن قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية وفريق الدعم يشجعونكم جميعًا كممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية على كتابة أسمائكم وانتماءاتكم في مربع الدردشة للاحتفاظ بسجلات حضور دقيقة.

إذا رغبتم في طرح سؤال أو إبداء تعليق، فيُرجى كتابته في الدردشة، حيث تقع الخاصية في الجزء السفلي من نافذة Zoom، عن طريق بدء الجملة وإنهائها بسؤال أو تعليق، على النحو الموضح في الدردشة.

تتضمن الترجمة الفورية لجلسات اللجنة الاستشارية الحكومية جميع لغات الأمم المتحدة الست والبرتغالية. وبإمكان المشاركين تحديد اللغة التي يرغبون في التحدث بها أو الاستماع إليها من خلال النقر فوق أيقونة الترجمة الفورية الموجودة على شريط أدوات Zoom. عند الرغبة في التحدث، من فضلك ارفع يدك. فبمجرد أن ينادي عليك القائم على تسيير الجلسة، يرجى إلغاء كتم الصوت والتفضل بالحديث. ويرجى ذكر الاسم واللغة التي ستتحدث بها في حال كنت ستتحدث بلغة أخرى سوى الإنجليزية. ويرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بترجمة دقيقة. ويُرجى التأكد من كتم صوت جميع الأجهزة الأخرى عندما تتحدث.

أخيرًا، تخضع هذه الجلسة مثل جميع أنشطة ICANN لمعايير السلوك المتوقعة لمؤسسة ICANN. في حالة حدوث انقطاع أثناء الجلسة، سيقوم فريق الدعم الفني لدينا بكتم صوت

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله إلى ملف كتابي / نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمنزلة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن ينبغي ألا تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

جميع المشاركين. يجري تسجيل هذه الجلسة وسيتم توفير جميع المواد على صفحة اجتماعات ICANN71.

بذلك أود أن أترك الكلمة لمنال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا يا غولتن. طابت أوقاتكم جميعًا أينما كنتم. أرحب بكم في غرفة Zoom التابعة للجنة الاستشارية الحكومية. دائمًا ما نولي التقدير اللازم للاجتماعات المشتركة المنعقدة بيننا، وأود أن أبدأ بالترحيب بفيليب وتاتيانا وجيف وجميع زملاء المنظمة الداعمة للأسماء العامة في غرفة Zoom التابعة للجنة الاستشارية الحكومية، مع تقديم شكر خاص لجيف نيومان، مسؤول اتصال المنظمة الداعمة للأسماء العامة لدى اللجنة الاستشارية الحكومية، عن تسهيل التحضير لهذا الاجتماع والعمل على تحضير جدول الأعمال الذي نراه على الشاشة. ولكن قبل الشروع في مناقشة مسائل السياسة التي تهم كلا الجهتين، أود أن أسأل فيليب عمّا إذا كان لديه أي ملاحظات افتتاحية.

فيليب فوكوارت: شكرًا لك منال، وطابت أوقاتكم جميعًا زملائنا في اللجنة الاستشارية الحكومية الحاضرين معنا. تنتابني سعادة بالغة بلقائكم مجددًا، وإن كان ذلك عبر الإنترنت، على أمل أن تعود الاجتماعات فيما بيننا على طبيعتها مرة أخرى. واليوم، لدينا جدول أعمال كامل إلى حدٍ كبير. يسعدني متابعة الاجتماع مع قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية قبل أسبوعين والاستفادة من عضوية اللجنة بالكامل، ونتطلع إلى حدوث ذلك. شكرًا لكم. منال، الكلمة لك مرة أخرى.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً فيليب. لذا كما نرى في جدول الأعمال، قمنا بمتابعة اجتماع ICANN70 بشأن نظام الوصول الموحد/الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة

(SSAD) والعملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) والمرحلة "2أ" بشأن الدقة وانتهاك نظام اسم النطاق، ثمّ سينظر فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك والمنظمة الداعمة للأسماء العامة في التوصيات المعلقة والإجراءات اللاحقة لنطاقات gTLD الجديدة والمشكلات القادمة من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، إن وجدت، وسيتم التطرق في النهاية إلى أي أعمال أخرى. برجاء الانتقال إلى الشريحة التالية، للاطلاع على نظام الوصول الموحد/الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) والعملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP).

سأقوم الآن بتقديم الموضوعات، وإنني على يقين بأن الموضوعات الرئيسية سيكون لها تعليقات أو إضافات بعد سماع ردود أفعالكم بطبيعة الحال. في بادئ الأمر، بخصوص العملية المعجّلة لوضع السياسات ونظام الوصول الموحد/الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة، فيما يتعلق بنظام الوصول الموحد/الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة، تنتظر اللجنة الاستشارية الحكومية تحديث عن التقدم المحرز من مؤسسة ICANN بشأن مرحلة التصميم التشغيلي، وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات السياسة التي اعتمدتها المنظمة الداعمة للأسماء العامة في المرحلة 1 من العملية المعجّلة لوضع السياسات، فإن اللجنة الاستشارية الحكومية مهتمة باستئناف تنفيذ توصية سياسة اعتماد وكيل الخصوصية، PPS AI، بما يتوافق مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية الواردة في بيانات ICANN64 و66 ICANN. حسنا، سأتوقف عند هذه النقطة، حتى أتيح المجال لتقديم أي ردود من المنظمة الداعمة للأسماء العامة وكذلك أي إضافات يرغب الزملاء لدى اللجنة الاستشارية الحكومية في عرضها.

فيليب فوكوارت: شكرًا لكِ منال. إذا لم يكن هناك إضافة في هذه المرحلة من زملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية، يمكنني تولي الأمر من هذه النقطة. وسأستغل امتياز التحدث بالفرنسية، إذا جاز لي ذلك، كبداية بما أننا لا تُتاح لنا هذه الفرصة كثيرًا، وبخاصة اليوم فيما يتعلق بهذه المسألة. فأرجو التحلي بالصبر معي.

(من خلال مترجم) فيما يتعلق بتنفيذ توصيات المرحلة 1، تابع مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة بسرعة كبيرة التطورات المختلفة، لا سيما في سياق التقرير، ويتمثل استنتاجنا في أنه عند النظر في إعادة صياغة PPS AI، سيكون من المفيد التوجه نحو فريق مراجعة التنفيذ للنظر في عددٍ من النقاط. وعلى وجه الخصوص، توافر أعضاء الفريق.

كما تعلمون، أقصد المنظمة الداعمة للأسماء العامة والمجتمع بالإضافة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية - لا أعرف ما إذا كان بإمكاننا التحدث عن مشكلة الموارد، لكنها مسألة تتعلق بعبء العمل وعدد المهام التي يتعين علينا الاهتمام بها. لذلك قررنا من خلال الفريق تقييم عبء العمل والنظر في استئناف العمل الذي يقوم به فريق مراجعة التنفيذ. وهذا شيء قمنا به خلال الاجتماع الأخير للمجلس، ونحن في انتظار التعقيبات في هذا الصدد. ونحن بانتظار ورودها بعد ظهر اليوم، بالتوقيت الأوروبي، خلال اجتماع المجلس. هذا ما أردت أن أذكره الآن. أود الآن أن أعود إلى قيادة المجلس، ولا أعرف ما إذا كان هناك شخص ما يرغب في إضافة أي شيء، سواءً كان المجلس أو مسؤول الاتصال، إذا كنتم تريدون إضافة شيء ما إلى هذه الإجابة، فلا بأس بذلك شكرًا جزيلاً لكم الآن.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً فيليب. وبالفعل، تُعد الموارد وعبء العمل من المسائل التي يمكننا جميعًا الشعور بها، وهذا يشير إلى ضرورة تحديد الأولويات للجنة الاستشارية الحكومية، وهذا يُعد من الأولويات التي نسعى إليها وآمل أن تتوافق أولوياتنا في هذا الشأن. إنني أتطلع أيضًا لمعرفة ما إذا كان هناك أي طلبات للتحدث، سواءً من زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية أو زملاء المنظمة الداعمة للأسماء العامة. أرى كريس لويس-إيفانز.

كريس لويس-إيفانز: فيليب، شكرًا لك على هذا التحديث وكما قالت منال، سوف نتابع اجتماعك بعد ظهر اليوم باهتمام كبير. مجرد توضيح بسيط حول مسألة الموارد. أعلم أنك قلت إنك تريد [غير مسموع] أعضاء فريق مراجعة التنفيذ للنظر في الاهتمام بإعادة التواصل مع اللجنة

الاستشارية الحكومية، ولدينا قدر لا بأس به من معدل الدوران، فهناك العديد من الأعضاء الجدد، وأنا متأكد من أن هذا هو الحال في مجتمعاتنا أيضًا، وأعرف أن ممثلنا المعني بالعملية المعجّلة لوضع السياسات لم يعد معنا، ونحن بالتأكيد نتطلع إلى دعم أي استئناف للعمل مع أي عضو آخر من اللجنة الاستشارية الحكومية. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لك كريس. بالنظر إلى عدم وجود أي طلبات أخرى للمشاركة، فربما يمكننا الانتقال إلى الموضوع التالي بشأن المرحلة "2أ"، مع ملاحظة أن ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية في المرحلة "2أ" من العملية المعجّلة لوضع السياسات قد أثاروا العديد من ملاحظات العملية بعد أحدث نشر للتقرير الأولي. لم تكن قيود الجدول الزمني الأولى مفيدة في دعم العمل الخاص بالعملية المعجّلة لوضع السياسات. ثانيًا، كان هناك الكثير من التغييرات الجوهرية في نهاية عملية صياغة التقرير الأولي ولم يكن هناك وقت كافٍ لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسيات من أجل مراجعة التعديلات المقترحة. ينبغي عدم السماح بالأسئلة والتغييرات الجديدة التي تستغرق وقتًا قصيرًا قبل النشر، والتي تكون مدتها قصيرة تصل إلى 24 ساعة.

وأخيرًا، بالنسبة لمقترح نظام إدارة الوثائق الذي يجب اعتماده لتجنب إنشاء عدد كبير جدًا من الوثائق بشكلٍ متكرر للغاية، ينبغي تقليل عدد الوثائق وجعل الوصول إليها مركزيًا. ويعتبر ذلك من المسائل التي تؤثر بشكلٍ مباشر على فعالية فريق عمل العملية المعجّلة لوضع السياسات. مرة أخرى، نرحب بأي إضافات أو تعقيبات من الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية كما نرحب كذلك بشرائح المنظمة الداعمة للأسماء العامة. لا أرى أي طلبات لإلقاء الكلمة.

لورين كابين: شكرًا لكِ يا منال، أردت فقط أولاً وقبل كل شيء التأكيد على أنه برغم من كون بعض الاقتراحات تُعد بنّاءة ، إلا أننا نريد أيضًا أن نشيد بالجهود الحثيثة التي يبذلها أعضاء

الفريق والموظفون وفريق القيادة وعلى العمل الدؤوب الذي يقدمه الجميع، وبخاصة في ظل هذه الظروف المبسطة. وأعتقد أن الجمع بين الشروط المبسطة والإضافات الموضوعية للغاية أدى في النهاية إلى نشوء هذه التحديات الخاصة. ثم تضاعف الموقف بسبب بعض التحديات التنظيمية التي واجهها الفريق نظرًا لوجود العديد من الإصدارات لعددٍ من الوثائق المختلفة. لذا فإن الهدف من هذه المقترحات يكمن في أن تكون بنّاءة للاستفادة منها عند وضع القواعد الأساسية.

ثمة نقطة إضافية سأطرحها وهي أنه كان هناك على الأقل بعض الأخطاء الواضحة المتصورة في التقرير النهائي وطلبات تصحيح هذه الأخطاء وكانت هناك اعتراض على إجراء أي تصحيحات. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من احتمالية وجود اعتراض على تصحيح الأخطاء، برغم أنني أعلم أن ذلك يخلق بعض التحديات المتمثلة في الاضطرار إلى إعادة نشر الأشياء وإبقاء الآخرين على دراية بها، غير أنني لا أعتقد أن الاعتراض يُعد مفيدًا بشكل خاص، لذا أرغب في مشاركة هذه الملاحظات معكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك يا لورين. تفضل يا كافوس.

ممثل إيران: طابت أوقاتكم أينما كنتم. وأتوجه بالشكر لكلٍ من فيليب والمنظمة الداعمة للأسماء العامة وفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات. أعتقد فيما يتعلق بالسؤال، أود أن أقول بشأن نوع التعليقات التي تم الإدلاء بها أنه كان هناك الكثير من التغييرات الجوهرية. وبالطبع، هذه مشكلة تواجهنا. لذلك يجب أن يكون لدى كل طرف اقتراحات في هذا الصدد، ويبدو لي، من وجهة نظري على الأقل، أنه ليس لدينا أي اقتراح بشأن هذه المسألة. فهل لديك اقتراح يا فيليب على الأقل لاستعادة بعض هذه المخاوف أو الرد عليها على أدنى تقدير؟ ورغم أنه يتعين التحلي بالموضوعية بشكلٍ كبير، غير أنه لا يُتاح متسع من الوقت. لذلك، ما الخطوة التالية؟ شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك يا كافوس. أرى بام تطلب الكلمة. تفضلي رجاءً.

بام ليتل: شكرًا لكِ منال. سأقوم بتشغيل الفيديو فحسب. مرحبًا بالجميع، إنه لمن دواعي سروري أن أرى جميع زملائنا في اللجنة الاستشارية الحكومية، وأنا أتعاطف مع من اضطر منكم الاستيقاظ في منتصف الليل. ومن واقع كوني شخص يجري الكثير من المكالمات الساعة 2:00 صباحًا و3:00 صباحًا، فأنا بالفعل أشعر بمعاناتكم. لكن شكرًا لانضمامكم إلينا، وأردت أن أتطرق قليلاً إلى الجدول الزمني للموضوعات الذي تحدثت عنه لورين، فلم يتم النظر في هذه المسألة باستهانة، ونحن نقدر كثيرًا التعليقات البنّاءة الواردة من زملائنا في اللجنة الاستشارية الحكومية، وبخاصة من أولئك الذين شاركوا في جهود العملية المعجّلة لوضع السياسات طوال السنوات الماضية.

لذا، فإن المجلس كان يفكر بالفعل في الجدول الزمني البالغة مدته ثلاثة أشهر في ذلك الوقت، وما كان يدور في خلدنا هو أن هذه الموضوعات قد نُوقشت بالفعل وكانت هذه المسائل مجرد إضافات. كما تعلمون، فهذه الموضوعات الأخرى لم تحصل على الوقت الكافي خلال المرحلة الثانية والمجلس [غير مسموع] بعد وضع التوصيات. وبالتالي، كانت هذه الموضوعات من أجل السماح بمواصلة العمل. ولقد اعتقدنا حقاً أنه لم يكن يجب عليكم في اليوم الأول بعد فترة توقف دامت لمدة ثلاثة أشهر تقديم المخرجات المتعلقة بتلك الفترة؛ أعتقد أن التعليمات كانت لعودة رئيس العملية المعجّلة لوضع السياسات ـ المرحلة "2أ" إلى المجلس بعد ثلاثة أشهر وأن يعلم المجلس ما إذا كان هناك احتمال للتوصل إلى توافق في الآراء.

وبالفعل، كنا نعلم أن هذه الموضوعات قد نوقشت وشعرنا أن هناك حاجة إلى نقطة مراجعة لتقييم ما إذا كانت هناك احتمالات للتوصل إلى توافق في الآراء أم لا، بحيث تكون مدة الثلاثة أشهر نقطة مراجعة بشكلٍ فعلي. وعندما عاد كيث درازيك إلى الرئاسة خلال اجتماعنا في مارس، طلب كيث مزيدًا من الوقت لأنه شعر أن الفريق يحرز تقدمًا وأن

الهدف هو إصدار التقرير الأولي في نهاية شهر مايو تقريبًا، وبحلول ذلك الوقت، سيكون لديه شعور أفضل حول ما إذا كان من المحتمل أن يتوصل الفريق إلى توافق في الآراء بشأن بعض التوصيات، واحتمال التوصل إلى توصيات بالإجماع، لذلك طلب كيث شهرين آخرين لإصدار التقرير الأولي.

وتعد هذه الموضوعات بطبيعة الحال صعبة للغاية، ونحن نقدر ذلك، لذلك تشعرون أنكم مقيدون، ونحن نعتذر عن هذا الأمر، ولكننا ندرك أيضًا محاولة إدخال إحساس بالإلحاح، إذا كنتم ترغبون في ذلك، بهدف جعل الجميع يعملون حقًا نحو الإغلاق بطريقة محددة زمنيًا حتى تكون هذه هي النية حقًا. لكننا نتفهم التحدي الذي تواجهونه ونشكركم على تعليقاتكم مرة أخرى. سوف يناقش المجلس التقرير الأولي للمرحلة "2أ" من العملية المعجّلة لوضع السياسات في اجتماعنا في غضون ساعتين، وبالتأكيد سوف نعرض هذه التعليقات على المجلس من أجل تحسينها في المستقبل. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، بام. ونتطلع إلى مناقشة المجلس. وأتوجه بالشكر أيضًا إلى كيث على انضمامه إلى اجتماعنا ووجوده هنا معنا؛ ألاحظ حضوره. لا أرى أي أحد يرفع يده لطلب الكلمة.

فيليب فوكوارت: إذا كان بوسعي منال أن أضيف بضعة أشياء إلى ما قالته بام للتو. أعتقد أننا نحاول نوعًا ما، في نهجنا داخل المجلس، تحقيق التوازن بين ما كان في الأصل اختصاصًا ضيقًا والذي لم يكن سوى إعادة صياغة للمرحلة 2، ومن ثمّ الإطار الزمني القصير. أعتقد من وجهة نظر المجلس، أن اللجنة الاستشارية الحكومية ستقدر، وإنني على يقين من أنكم تقدرون كذلك، أنه قد تم تمديدها بالفعل من منظور المجلس، ولقد ناقشنا هذه المسألة وكما قالت بام، اعتبر الرئيس أن الأمر يستحق نوعًا ما تمديد الجدول الزمني الأصلي. ومع ذلك، يُقال هذا بشأن التعليق الأكثر موضوعية، على الرغم من أننا لا نستطيع مناقشة الجوهر

فيما يتعلق بمدخلات لورين حول، على سبيل المثال، كيفية إجراء تلك التغييرات الجوهرية في الساعة الماضية. أعتقد أن هناك عددًا، وأظن أن هذا ما قلتيه لورين، من الأسباب التي دعت لذلك، منها البداية المتأخرة وغيرها من الأسباب الأخرى، فعلى ما يبدو أن المواقف المختلفة ظهرت في وقت متأخر من العملية.

بالنسبة لمن لم يشارك منا في المرحلة "2أ"، علينا أن ندرك أنه في بداية صياغة التقرير الأولي، أعتقد أنه كان هناك، بقدر ما أتذكر، 77 لا يمكنهم تقبل البنود. كيف يمكنكم تقبل الأمر في ظل هذه الظروف، كما يقول الشخص الفكاهي؟ فهل سنطلبها يومًا ما ونعود إلى منازلنا دون فعل أي شيء أم لدينا تغييرات موضوعية يمكننا إضافتها إلى تعليقات كافوس، بعض الإضافات التي يجب علينا تقديمها. نحن جميعًا نقدر أن الوقت قد حان، وأحيانًا يكون قصيرًا للغاية، 48 ساعة، لمراجعة المواقف المختلفة، وجميعنا يقدر صعوبة القيام بذلك. وإذا ما نظرنا إلى الصورة العامة، أعتقد أنه يتعين على الأشخاص فهم أنه إذا كنا في مرحلة ما قد توصلنا إلى ما نحن عليه اليوم بعد أشهر من المناقشات والعمل الشاق، فمن غير المرجح أن شهرين إضافيين سيغيران أي شيء، ويُعد هذا النوع من التعليل منطقيًا على أدنى تقدير.

فهناك بالتأكيد مجال للتحسين بشأن أساليب العمل. وفي ظل هذه الجداول الزمنية الضيقة، كان عدد الوثائق المختلفة التي جرى مشاركتها - وكانت موجودة آنذاك، يُعد مرة أخرى من الأسباب الوجيهة للقيام بذلك. يكاد يكون من المستحيل إدارة الحصول على علامات المراجعة على الوثائق الفردية، وبالتالي فإن عدد الوثائق التي تم إصدارها أثناء المرحلة "2أ" من عملية وضع السياسات، إلى جانب القيود المفروضة على الأدوات نفسها ونماذج جوجل وغير من المسائل يمكن أن تخضع للتحسين، وبدون الخوض في التفاصيل، هناك بالتأكيد مجالاً للتحسين. وعلينا أن نقوم بما كنا نفعله، وهذا أمر جدير بالذكر ويستحق أن يُسجل في هذا الاجتماع، ألا وهو العمل ضمن فريق واحد، لذا علينا جميعًا التفكير في ذلك إذا ما أردنا أن نصبح ما كنا نأمل أن نكون عليه في أقرب وقتٍ ممكن.

آمل أن يكون هذا مفيدًا لزملائنا في اللجنة الاستشارية الحكومية، منال. نحن نقدر العمل الجاد. بعد أن توليت مناصب أخرى كمسؤول اتصال، أعلم أنه كان وقتًا عصيبًا لمدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع تقريبًا الآن، ومن الصعب للغاية على المشاركين إذا أضفتم أي مسائل إلى المرحلتين الأوليين، وهذا أيضًا أحد أسباب وجودنا هنا الآن، فما أقوله ما هو إلا إضافة ملاحظات شخصية. أتمنى أن يكون ذلك مفيدًا. يمكننا قضاء ساعة نتحدث في هذا الأمر، وربما لا نريد ذلك، ولكن هذا ما يمكنني تقديمه، ويسعدنا متابعة الأسئلة التي قد تساوركم. شكرًا لكِ منال.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك فيليب وبام، وأود كذلك أن ألفت انتباه الجميع إلى التبادل النشط في غرفة الدردشة على نظام إدارة الوثائق. الشريحة التالية رجاءً. وفيما يتعلق بجهد تحديد نطاق الدقة، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الاستشارية الحكومية تهتم بدقة معلومات اسم النطاق والإشارة إلى معلومات التسجيل نفسها وكيف تتوافق مع مسجل اسم النطاق ومع دقة تلك المعلومات للأغراض التي يتم معالجتها من أجلها. في هذا السياق، يجب أن تركز الدراسات الإضافية حول هذه المسألة على دقة معلومات اسم المجال. ومرة أخرى، توقف هنا لمعرفة ما إذا كانت هناك أية ردود فعل من المنظمة الداعمة للأسماء العامة وإضافاتنا الواردة من الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية.

بام ليتل: مرحبًا، منال. إذا سمحتِ لي، أود فقط أن أقدم لزملائنا في اللجنة الاستشارية الحكومية تحديثًا موجزًا للغاية لما نحن عليه في هذا الجهد المبذول. أنا بام ليتل للعلم والإحاطة. منذ اجتماع ICANN70، عقد المجلس بالفعل اجتماعًا استثنائيًا نظرنا خلاله في ورقة الإحاطة المقدمة من مؤسسة ICANN حول دقة البيانات. حتى الآن، قامت قيادة المجلس استنادًا إلى المناقشة التي أجريت على مستوى المجلس، باقتراح بعض الخطوات التالية لإطلاق جهد فريق تحديد نطاق الدقة هذا في نهاية أبريل. كنا نأمل أن يتماشى أعضاء المجلس مع خطواتنا التالية المقترحة، ولكن كانت هناك وجهات نظر مختلفة داخل المجلس فيما يتعلق

بالنهج الذي اتبعته قيادة المجلس، كما أن بعض التعليمات ربما لم تكن واضحة بما فيه الكفاية. لذلك، خلال اجتماع المجلس في مايو، قرر المجلس بالفعل تشكيل فريق ثانٍ صغير للعمل على مجموعة أكثر وضوحًا من التعليمات لفريق تحديد نطاق الدقة. ونحن نعمل بجد على تلك الوثيقة، ونأمل أن نتمكن من إحراز تقدم فيها بوتيرة معقولة.

فيما يتعلق بالجدول الزمني، كنا نأمل في السابق إطلاق هذا الجهد بينما كان فريق المرحلة "2أ" من العملية المعجلة لوضع السياسات في فترة استراحة نوعًا ما، إذا كنتم ترغبون في ذلك، خلال فترة التعليق العام للتقرير الأولي، ولكن لم يتم تنفيذ هذا الأمر. لذا، فيما يتعلق بالجدول الزمني بشكلٍ أكثر واقعية، فمن المحتمل أن يتزامن شهر أغسطس في يومٍ ما منه، وأعتقد أنه من المحتمل أيضًا أن يعمل بشكلٍ جيد، مع انتهاء المرحلة "2أ" من العملية المعجّلة لوضع السياسات. لذلك هذه هي النقطة التي نقف عندها. سنواصل السماح لفريق تحديد نطاق الدقة بتحديد القضية، ولا نقوم بذلك من أجل فريق تحديد النطاق، لكننا نحاول صياغة مجموعة واضحة من التعليمات لفريق تحديد النطاق، ونأمل أن نجعل مهامه أسهل وما هي المخرجات المتوقعة ونأمل أن يكون لدى المجلس شيئًا للنظر فيه في الاجتماع المنعقد في شهر يوليو ولكن ليس في هذا الاجتماع.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً بام على هذا التحديث. تتطلع اللجنة الاستشارية الحكومية إلى إطلاق هذا الجهد والمساهمة حسب الحاجة. أرى يد أوليفر مرفوعة. تفضلي رجاءً.

ممثل المفوضية الأوروبية: شكرًا لكم. أوليفر برنغير، للعلم والاطلاع، وشكرًا بام على التحديث بشأن العمل الذي تم الاضطلاع به في مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة وعلى وجه الخصوص السؤال المهم المتعلق بالدقة وإطلاق عملية تحديد النطاق. لذلك نود أن نؤكد أننا من جانبنا نعتبر الدقة مسألة مهمة للغاية وعاجلة أيضًا. نعتقد أن هذا لا يرتبط فقط بامتثال القانون العام لحماية البيانات ولكن أيضًا بالالتزامات التعاقدية للسجل وأمين السجل، وهو أمر مذكور

أيضًا في تقرير الأمن والسلامة والمرونة 2 على سبيل المثال ويرتبط أيضًا بنقص الدقة في قدرات مختلف الجهات الفاعلة مثل سلطات إنفاذ القانون أو سلطات الأمن السيبراني أو خبراء الأمن السيبراني أو منفذي واجهات برمجة التطبيقات للتخفيف من انتهاك نظام اسم النطاق والحفاظ على نظام اسم النطاق في حالة آمنة ومرنة. لذا يجب أن تبدأ عملية تحديد النطاق التي تتوخاها المنظمة الداعمة للأسماء العامة بأسرع ما يمكن وبطريقة واسعة لتسجيل الجوانب المختلفة للمشكلة، وأنا أعلم، وأنتم تعلمون كذلك، أنه من خلال إشراك مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة مثل اللجنة الاستشارية الحكومية، سنكون مهتمين للغاية بالمشاركة في هذه العملية. شكرًا لكم.

بام ليتل: من فضلك يا منال، شكرًا لك. أنا بام ليتل للعلم والإحاطة. أهلاً أوليفر، شكرًا جزيلاً لك على تعليقك. أعتقد أن جيف قد أشار بالفعل في الدردشة إنه مراقب للجنة الاستشارية الحكومية. وقد أشار جيف بالتأكيد إلى وجهة نظر اللجنة الاستشارية الحكومية ومخاوفها واهتمامها بالمشاركة في فريق تحديد نطاق الدقة الذي لم يتم تشكيله بعد وتم أخذها في الاعتبار من قبل الفريق الصغير التابع للمجلس، وأنا متأكد من أن جيف سيبقيكم أيضًا على اطلاع بالتقدم المحرز في الفريق الصغير التابع للمجلس. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك أوليفر على تلك التعليقات، ولكِ يا بام على ردودك. لا أرى أية طلبات لإلقاء الكلمة.

فيليب فوكوارت: إذا سمحت لي يا منال، فأنا أجد صعوبة في رفع يدي، أعتذر عن ذلك. شكرًا لك، وسأحاول التحدث باللغة الفرنسية، إذا جاز لي ذلك.

(من خلال مترجم) ما أردت سوى إنشاء علاقة بين أعمال المنظمة الداعمة للأسماء العامة والعمل على دقة البيانات وربط ذلك بالمحادثة التي أجريناها للتو. أعلم أننا نعتبر دائمًا أن موارد المنظمة الداعمة للأسماء العامة تُعد غير محدودة نظرًا لطبيعة المنظمة، ويمكن أن يكون لدينا أربع أو خمس مهام نعمل عليها بشكل متوازٍ، بما في ذلك عمليات وضع السياسات. ولكن هذا لا يعكس الحقيقة. ويلزمنا مراعاة المهام المختلفة والموارد المتاحة للمجتمع على الصعيد الداخلي. وهذا ما نفعله فيما يتعلق بمسألة الدقة والبدء في تلك المرحلة. من الصعب علينا أن نقول إننا سنقوم [غير مسموع] عملية وضع السياسات الحالية إلى أجل غير مسمى، على سبيل المثال، المرحلة "2أ"، ولكن يتعين علينا في الوقت ذاته أن نبدأ في أقرب وقتٍ ممكن.

كما تعلمون، أحيانًا يكون الأشخاص الذين يشاركون في عمليات وضع السياسات هم نفسهم المشاركون في مختلف عمليات وضع السياسات، وهذا فقط لمنحك فكرة عن كيفية نظرنا إلى الأمور في المجلس. لا يتم تقييم مسألة الموارد بنفس الطريقة داخل ICANN وأي منظمة مثل المنظمة الداعمة للأسماء العامة حيث يتم تقييمها على مستوى الشركة أو المؤسسة. إنه سؤال صعب، لكن علينا أن ندرك أن كل شيء يُعد مرتبطًا وذا صلة حين يتعلق الأمر بالموارد. يرتبط قرار إنهاء عملية وضع السياسات بالقرار الذي نتخذه مع بداية عملية أخرى. لا يمكننا فعل كل شيء في وقت واحد، وأنتِ تعلمين يا منال أن العمل عن طريق الإنترنت معقد للغاية، وأن العمل بالتوازي على مهام مختلفة يُعد صعبًا نظرًا لوجود كل منا في مناطق زمنية مختلفة عن بعضها وغير ذلك من المسائل الأخرى. وعليه، من حيث بدء دراسة الجدوى وربط ذلك بالسؤال السابق، فإن المرحلة الثانية تُعد من العناصر المهمة. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً فيليب. بالفعل، تُعد أولويات عبء العمل والموارد مرتبطة ببعضها البعض، ونحن بحاجة إلى العمل بشكلٍ تعاوني في هذا الصدد. أرى يد كافوس مرفوعة. تفضلي رجاءً.

ممثل إيران: أجل يا منال. شكرًا جزيلاً. على حسب ما أتذكر، فمنذ سنوات عديدة، كانت هذه الدقة دائمًا واحدة من أربعة أو خمسة موضوعات نناقشها. هل يمكنني طرح سؤال على فيليب أو بام أو أي شخص من المنظمة الداعمة للأسماء العامة أولاً، ما هي نسبة عدم الدقة اليوم؟ ثانيًا: ما العتبة التي نخطط لتحقيقها على الأقل، فمن غير المقبول وجود عدم دقة بنسبة 100 في المائة ولا يمكننا تحقيق دقة بنسبة 100 في المائة، لذلك أعتقد أنه قد يكون هناك عتبة ما يمكننا العمل عليها. ما هي العتبة وما هو الجدول الزمني الذي يمكننا تحقيق هذه العتبة خلاله؟ لكن أتوقع منكم التفضل بالرد على السؤال الأول المتعلق بنسبة عدم الدقة. لقد سمعت العديد من الشخصيات أو أشياء كثيرة من عدد كبير من الأشخاص بما في ذلك آلان غرينسبورغ وغيره. هل يمكنك الرد رجاءً، وشكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك كافوس على هذا السؤال. أرى بام تطلب الكلمة. تفضلي رجاءً.

بام ليتل: مرحبًا كافوس، كيف حالك؟ من الجيد حقًا أن نسمع صوتك. لا أتذكر البيانات حاليًا، لكن مؤسسة ICANN كانت تستخدم نظام تقارير الدقة WHOIS كأداة لقياس مستويات الدقة والإبلاغ عنها استنادًا إلى مجموعة مختلفة من المعايير. وأحدها يتعلق بدقة البناء اللغوي. والمعيار الآخر يكمن في التشغيل أو العمليات، بينما يتعلق الثالث بالهوية، ونشير إلى أن المرحلة الثالثة لم يتم صياغتها. لذا ربما أطلب من الموظفين العودة إليكم بهذه التقارير.

والشيء الآخر الذي أردت إضافته هو أن ورقة الإحاطة المقدمة من مؤسسة ICANN إلى المجلس قدمت اقتراحًا أو توصية بأنه قد يكون من المفيد التكليف بإجراء دراسة حول كيفية قياس الدقة. وبالتالي، تم أخذ ذلك في الاعتبار الآن في التعليمات الموجهة إلى فريق تحديد نطاق الدقة. هذا كل ما أود إضافته، شكرًا لكم، الكلمة لكِ منال.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك، بام، شكرًا جزيلاً. والآن، ننتقل إلى انتهاك نظام اسم النطاق، مع مراعاة الوقت. وسترحب اللجنة الاستشارية الحكومية بأي تحديث تقدمه المنظمة الداعمة للأسماء العامة حول عمل المجتمع الذي تتصور إجراؤه بشأن هذه المشكلات في ضوء تقرير SAC 115 الأخير وتوصيات فريق مراجعة الأمن والاستقرار والمرونة SSR 2.

تاتيانا تروبينا: مرحبًا منال. تاتيانا تروبينا، أنا الشخص الذي سأتناول موضوع انتهاك نظام اسم النطاق، وأود أن أرحب بكم جميعًا في لاهاي. وأعتبر أنا من انضممت بالفعل إلى لاهاي هنا، لذا من اللطيف رؤيتكم. شكرًا لك على السؤال منال والشكر موصول للزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يتعلق بالمجلس، والتحدث نيابة عن المجلس، قد تكون هناك آراء مختلفة داخل مجموعات أصحاب المصلحة ولكن من خلال العمل كمجلس، يعتقد المجلس أنه من المهم للغاية القيام ببعض العمليات بشأن تحديد المستوى حول موضوع انتهاك نظام اسم النطاق.

ومن خلال تحديد المستوى، فإننا نعني أننا بحاجة إلى فهم عدد قليل جدًا من الأشياء - وأعتقد أننا قمنا بتسليط الضوء على بعضها بالفعل خلال اجتماعنا الأخير ولكن أود أن ألخصها هنا، أولاً وقبل كل شيء، ما الأشكال المختلفة لانتهاك نظام اسم النطاق؛ وثانيًا، ما الوسائل الحالية والأطراف ذات الصلة لتنفيذ واستخدام هذه الوسائل والأدوات لمكافحة تلك الأشكال المختلفة من انتهاك نظام اسم النطاق؟ وبناءً على ذلك، ما الثغرات الموجودة في مجموعة الأدوات لمكافحة تلك الأشكال من الانتهاكات، أليس كذلك؟ لذا علينا تحديد الأشكال والأطراف والمقاييس ثمّ نحدد بعدها ما هي الثغرات القائمة؟

ليس الأمر كما لو أننا نقوم ببعض الممارسات الفكرية فقط. ونعتقد أنه يتعين علينا الأخذ في الاعتبار أن هناك قدرًا كبيرًا من العمل الذي يتم إنجازه بالفعل بشأن هذا الموضوع. كما نرى أن إعداد هذا المستوى بالغ الأهمية لتحديد ما إذا كانت العناصر المحددة مناسبة لعملية وضع السياسات أم لا. ولكن لا يمكننا مجرد بدء العملية على أي شيء، إذ يلزمنا

تحديد نطاقها أولاً. لذلك، نعتقد أننا قمنا ببعض العمل في هذا الشأن. لذا، كخطوات أولية لممارسة إعداد المستوى هذا، تم إطلاعنا مرارًا وتكرارًا خلال اجتماعنا الأخير، أولاً فريق العمل المعني بانتهاك نظام اسم النطاق للأطراف المتعاقدة ثم اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار بشأن 115.

لقد عززت الإحاطة الصادرة عن مجلس الأطراف المتعاقدة وإعادة تقديم فكرة أن الصناعة - وأنتم تعلم أن الصناعة، تنطوي على جهود ضخمة وعمل تطوعي وكبير تقوم به بشأن انتهاك نظام اسم النطاق والتخفيف من حدته، وقد عززت إحاطة اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار 115 مرة أخرى المجلس والمجموعة الواسعة من انتهاك نظام اسم النطاق، وبالتالي فإن العديد من الأطراف، ليس فقط الأطراف المتعاقدة، تكون في وضع أفضل لمعالجة هذه الأشكال المختلفة من انتهاك نظام اسم النطاق. وبالتالي، فحن وأصحاب المصلحة نواجه العديد من المشكلات، لذلك نعتقد أنه إذا أردنا الشروع في وضع سياسة بشأن انتهاك نظام اسم النطاق، فيجب علينا القيام بذلك بحذر شديد. فعلينا أن نتأكد من أن هذه العناصر فقط هي التي تقع ضمن اختصاص عملية وضع السياسات لدى المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وأنا أدرجها في هذا [غير مسموع]، لذلك من الضروري تحديد نطاق كافة هذه العناصر.

لذلك نرحب بأي أفكار حول كيفية وصولنا كمجتمع إلى هذه المستويات المشتركة من الفهم حول المجالات المحددة لانتهاكات نظام اسم النطاق التي تعتبر أكثر إشكالية ويمكن معالجتها من قبل المجلس، أولاً وقبل كل شيء، ومن ثم يمكن معالجتها في إطار بيئة ICANN، وذلك نظرًا لضيق اختصاص مؤسسة ICANN. لذلك على سبيل المثال، تعرف اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار 115 أن مساحة المشكلة أوسع بكثير من مجرد مؤسسة ICANN، وعلينا أن نرى ما يمكننا معالجته على مستوى مؤسسة ICANN ومن ثم بالنسبة لنا على مستوى المنظمة الداعمة للأسماء العامة. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لكِ تاتيانا على ردك الشامل، وهي بالفعل مسألة معقدة وهناك العديد من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار. تتطلع اللجنة الاستشارية الحكومية إلى بدء مناقشة عبر المجتمع حول هذا الموضوع. هل هناك أي تعليقات أو متابعة من الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية؟ إذا لم يكن هناك أي تعليقات، فعندئذٍ...

فيليب فوكوارت: إذا سمحت لي منال، كان لدي بضع تعليقات حول ما قالته تاتيانا للتو من حيث الخطوات التالية. بالإضافة إلى اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار 115 داخل المجلس، لدينا أيضًا إحاطة من زملاء الأطراف المتعاقدة التابعة لنا، وما توصلنا إليه من استنتاج هو - بالنسبة للخطوات التالية، أنه ومن المحتمل أن تكون لدينا جلسة مخصصة حول هذا الموضوع. وبغرض التوضيح فقط، أردنا أن نحقق ذلك في البداية خلال جلستنا غير الرسمية في وقت سابق من هذا الأسبوع، ولكن نظرًا للموضوع وأهميته، فقد اعتبرنا أنه من المناسب [غير مسموع] لجلسة كاملة ونرى كيف تتلاءم المحاور الأساسية معًا، وبخاصة مع مسألة مثل انتهاك نظام اسم النطاق، فعلى سبيل المثال، هناك العديد من الأطراف التي أفكر فيها إلى جانب المحاور الأساسية المحتملة. وكما قالت تاتيانا، نرحب بكل الاقتراحات بالتأكيد. ولكن من الآن وحتى هذا الاجتماع واجتماع المجلس المقبل المقرر انعقاده الشهر المقبل، سيكون لدينا مهمة مخصصة لهذا الغرض تتعلق بشكل ملموس بكيفية المضي قدمًا في هذا الأمر. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً فيليب. في حالة عدم وجود أي تعليقات أخرى حول الموضوع ، يمكننا الانتقال إلى مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك. وأعتذر عن السرد الطويل، ولكنه يوفر سياقًا لمناقشتنا. بينما وجدت اللجنة الاستشارية الحكومية أن التعليقات الواردة من المنظمة الداعمة للأسماء العامة مثيرة للاهتمام وبنّاءة في بعضٍ منها، فليس من الواضح كيف تدفعنا نحو الأمام فيما يتعلق بالمخاوف الرئيسية الموضحة في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية الصادر عن ICANN70، ولا سيما بشأن مسألة مراجعة

فريق المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك والجولات اللاحقة لنطاقات gTLDs الجديدة، يبدو أن المنظمة الداعمة للأسماء العامة تكرر المواقف السابقة لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة ولم تعالج القضايا الجوهرية التي تم تحديدها بوضوح من خلال مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يتعلق بتبني توصيات مراجعة فريق المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك ذات الصلة قبل الجولة التالية من نطاقات gTLDs الجديدة.

وعليه، فإن السؤال الأول هو، نظرًا للقرارات التي قضت بعدم معالجة بعض المشكلات ذات الصلة في عمل الإجراءات القادمة، هل تنوي المنظمة الداعمة للأسماء العامة التعليق على تلك التوصيات التي قد تتطلب عمليات وضع سياسات، وبخاصة عند النظر إلى مدتها؟

والسؤال الثاني، طلبت اللجنة الاستشارية الحكومية من مجلس الإدارة في بيان ICANN70 الصادر عنها أداة تتبع تحدد حالة كل توصية من حيث من يتقدم بها، وكيف سيتم تنفيذها ومتى يُتوقع أن تكتمل، لا سيما فيما يتعلق بالتوصيات المنسوبة إلى مؤسسة ومجتمع ICANN بالإضافة إلى مجلس الإدارة. هل يوافق مجلس المنظمة الداعمة لاسم النطاق على إتاحة هذه الأداة لمؤسسة ICANN بشأن توصيات مراجعة فريق المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك وربما أيضًا توصيات فريق المراجعة الأخرى؟

تاتيانا تروبينا: شكراً جزيلاً لك منال على هذه الأسئلة. مرة أخرى تاتيانا تروبينا، للعلم والإحاطة، وسوف أخذ في الاعتبار هذين السؤالين. سوف نمهد الطريق لذلك، ثم ربما يمكن لكلٍ من بام أو فيليب أو زملاء آخرين إضافة شيئًا ما. فيما يتعلق بالسؤال الأول، أشكركم جزيل الشكر على طرحه، لأنه يتيح لنا أيضًا فرصة تقديم توضيح إضافي حول التمييز الذي يميزه المجلس بين معالجة التوصيات واعتمادها. وهذا ينطبق بشكلٍ خاص على فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، ونعتقد أن التمييز بين المعالجة والاعتماد يتوافق إلى حدٍ كبير مع تلك الخاصة بمجلس إدارة مؤسسة ICANN، أي أنه بالنسبة لأي من توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك والتي تم تمريرها إلى

المجلس أو يتم تمريرها مباشرة من خلال عمليتين من عمليات وضع السياسات، يكون الشرط المطبق هو القيام بتناولها [غير مسموع] على النحو الواجب. لا يُطلب من المجلس ومجموعات عمل المنظمة الداعمة للأسماء العامة بعد عملية الوضع اعتمادها، بل يتعين عليها معالجتها والنظر فيها.

لذلك نحن كمجلس نعتقد أن التوصيات مرت عبر عمليات وضع السياسات وأنه تم تناولها بشكل كافٍ، مع اعتماد بعضها وترك البعض الآخر، بدرجات متفاوتة، ولكن يمكننا أن نؤكد لكم ونعتقد أنه تم تناولها والنظر فيها. إذن، هذا سؤال، ربما يمكن لشخص ما أن يشرحه بالتفصيل. أتفهم أن [غير مسموع] يُشكل أحد المخاوف هنا للعودة إليه ولكننا نعتقد أننا تناولنا هذا الأمر. فيما يتعلق بالسؤال 2، لا يعارض المجلس مطلقًا تقديم أي توضيحٍ إضافي حول كيفية إدارة توصيات المجتمع، وبخاصةً لأن لدينا العديد من التوصيات من المراجعات المحددة الأخيرة، لذلك ستكون هذه الأداة مفيدة للغاية للمجتمع ولنا على ما يبدوا، ولا نعارض استخدامها. سأتوقف هنا وأسأل فيليب أو بام أو أي شخص آخر عن أي شيء يضيفه، خاصة فيما يتعلق فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك.

فيليب فوكوارت: لا يوجد الكثير لأضيفه حقًا. أريد فقط الرد على بعض المحادثات داخل الدردشة فيما يتعلق بامتلاك سجل من نوع ما لنوع القائمة ووصف حالة كل العناصر المتعلقة بالمنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك داخل أداة إدارة المشروع لدينا، وثمة عدد من العناصر لدينا بالفعل، ونحن نقدر بأن هذا الأمر قد لا يكون واضحًا للجميع. ومرة أخرى، وربما سلط وضع البيئة الافتراضية هذا الضوء على التحسينات التي يمكننا إجراؤها بشأن هذه العناصر من حيث الأدوات وأساليب العمل والتأكد من توافر المعلومات لنا وأنه يمكن تحسينها، ولقد كنت على وشك أن نقول للعالم الخارجي، وبخاصة أولئك الذين قد لا يكون لديهم معلومات مباشرة عن المجلس، فإن ما نقوم به نجريه علانية ولكن الأمر يتعلق على ما أعتقد بالبحث في المكان المناسب. لذلك، في المناقشة التي أجريناها حول الأدوات، هناك بالتأكيد أشياء يمكننا القيام بها واغتنام فرصة هذا الوضع لتحسين المضي قدمًا في هذا الصدد. شكراً لك منال، وأرى أن هناك من يطلب الكلمة كذلك.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: بالفعل. شكراً جزيلاً تاتيانا على الرد على كلا السؤالين، والشكر موصول لفيليب على مراقبة المحادثة النشطة. لقد أخفقت في مواكبة المحادثات النشط في الدردشة. بام ثم كافوس.

بام ليتل: شكرًا لكِ منال. أود فقط أن أردد ما قاله فيليب للتو. من خلال قراءتي الخاصة، كانت مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك هذه أول مراجعة تُجرى من هذا النوع، وأعتقد أنه يمكننا جميعًا الاستفادة من الدروس المستفادة. ومن وجهة نظر المجلس، وهي وجهة نظري الشخصية، فإنه يتعين علينا، من خلال تمرير التوصيات من مجموعات المجتمع، التحدث عن كيفية القيام بذلك بشكل أفضل وكيف سيتم إجراء الاتصال والتتبع. تلقى المجلس تصاريح عبر البريد الإلكتروني، وقدم ردًا إلى مجلس إدارة ICANN بشأن تلك التوصيات الخمس. ولكن وفقًا لمؤسسة ICANN، تم تمرير 14 توصية إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة ولكن بعض هذه التوصيات لم تكن موجهة إليها بالفعل أو تقع ضمن اختصاص المجلس، وربما تكون موجهة نحو مجموعات عمل عملية وضع السياسات. ولم نكن نعلم أن هناك 14 توصية موجهة إلينا، ولكن في إحصائي قبل الاجتماع مباشرة كان هناك 12 توصية حيث تم تمرير التوصية 19 إلى مراجعات المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك المستقبلية، وتم اعتماد التوصية 20 مؤخرًا في شهر أكتوبر من عام 2020 وبالتالي لم يتم تمريرها هي الأخرى إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة.

إذاً هناك هذا النوع من منحنى التعلم، إذا أردت ذلك. علينا أن نقوم بذلك بشكلٍ أفضل. لا يقتصر الأمر على مصلحة المجتمع فقط في أننا نراقب كيفية تتبع هذه التوصيات، وأنا بالتأكيد أدعم بشكل شخصي أداة التتبع التي يقترحها زملاؤنا في اللجنة الاستشارية الحكومية، ولكن أيضًا يؤول الأمر لصالح المؤسسة لتتبع جميع توصيات المرور هذه. وأعتقد أنني سمعت جوران يقول خلال عرض تقديمي أو في وقت سابق من هذا الأسبوع، إنهم لا يتتبعون هذه التوصيات. غير أنني أرى أنه ينبغي تتبعها. حتى لو لم يكن هناك استجابة من متلقي تلك التوصية من مجموعة المجتمع، يجب ملاحظة أنه قد تم تمريرها

ولكن لا يوجد رد فعل أو استجابة، لذلك نحن لا نكتفي بمسح تلك التوصيات. ولقد عمل أفراد المجتمع بكل ما لديهم من طاقة للتوصل إلى تلك التوصيات. لذا، يجب ألا تختفي فحسب، بل يجب تتبعها والاحتفاظ بها كسجل على الرغم من أن مجموعات المجتمع قد تقرر عدم اتخاذ إجراءات بشأن تلك التوصيات. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، بام. لذا، أرى قائمة انتظار، ولم يتبق لنا سوى أربع دقائق. كافوس ثم نايغل بعد ذلك.

ممثل إيران: نعم، مجرد تعليق بسيط على السؤال، لذا فهمت أن تاتيانا قالت إن المنظمة الداعمة للأسماء العامة توافق أيضًا على أداة التتبع. هل تؤيد ذلك أم سترفع الأمر إلى مجلس إدارة ICANN؟ لأننا طرحناه في الاجتماع مع مجلس الإدارة. فهل سترفعون الأمر وتدعمونه بحزم؟ شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك يا كافوس. أرجو أن تكون قد لاحظتم سؤال كافوس. سوف أمرر الكلمة إلى نايغل أيضًا، ثم أنتقل إلى تاتيانا. نايغل، من فضلك.

ممثل المملكة المتحدة: شكرًا لكِ، طابت أوقاتكم أينما كنتم. نايغل هيكسون، ممثل المملكة المتحدة في اللجنة الاستشارية الحكومية. شكرًا جزيلاً لكِ تاتيانا على عرضك العام حول التوصيات المختلفة، والشكر موصول إلى بام كذلك، التي تم تمريرها إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وبالطبع لدينا تعاون ممتاز مع المنظمة من خلال عمل الإجراءات القادمة كذلك. كانت هناك بعض التوصيات التي تمت ملاحظتها بشكل مفهوم نوعًا ما موجهة إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة نظرًا لوجود توصيات سياسية محتملة لم يتم تناولها في عمل

الإجراءات القادمة لأنه ربما تم الشعور بأنها عامة، ليست المتعلقة بنطاقات gTLD ولكن القديمة منها أيضًا، وتلك التي نرغب في تناولها للتركيز عليها ونمضي قدمًا في هذا الأمر.

لذلك لن أناقشها الآن، لكني أعتقد أن التوصيتين 9 و12 تعتبر ذات صلة هنا، فالتوصية 9 تتعلق بتكلفة التسجيلات الدفاعية والتوصية 12 تمثل تكاليف الحوافز لعمل السجلات والمسجلين بطريقة مثالية. ثم نتطرق بعد ذلك إلى التوصيتين 14 و15 فيما يتعلق بالتعديلات التعاقدية المحتملة للعقود التي حدد المجلس استجابةً لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية بأنها معلقة وتحتاج إلى مزيد من المناقشة فيما بين المجتمع. وبناءً على ذلك، ربما يمكننا تناولها في مرحلة ما. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، نايغل. أرى تاتيانا تطلب الكلمة الآن. آمل ألا يمانع الجميع في استغراق بضعة دقائق بعد انقضاء الساعة.

تاتيانا تروبينا: شكرًا جزيلا لكم، وسأختصر كلامي بشكلٍ كبير. شكرًا لكافوس على ملاحظته حول طرح هذه المسألة للنقاش. بالتأكيد سنحرص، كقيادة وكمجلس، أن نكون على دراية تامة بهذه المسألة ومناقشة ما إذا كان ينبغي طرحها في المناقشة مع مجلس الإدارة أم لا. والآن، اسمحوا لي العودة مجددًا لمنال وفيليب. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيسة اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً، تاتيانا. هل يوجد أي تعليقات أخرى من جانب المنظمة الداعمة للأسماء العامة حول هذا الموضوع؟ حسنًا. في حالة عدم وجود أي تعليقات أخرى، فعندئذ إذا انتقلنا إلى الشريحة التالية، نرى أنها كانت مجرد نقطة معلومات، وتلفت اللجنة الاستشارية الحكومية انتباه مجلس المنظمة الداعمة لاسم النطاق إلى المدخلات التي قدمناها في فترة التعليق العام التي تم الانتهاء منها مؤخرًا والتي فتحها مجلس الإدارة. هذا

فقط لمعلوماتكم. هل نتمكن من الوصول إلى الشريحة الأخيرة وقوفًا على أي أعمال أخرى. هل هناك أية أعمال أخرى؟ لا أرى أي طلبات.

وفي النهاية، أكرر شكري للجميع. أتوجه للشكر لكلٍ من فيليب وتاتيانا وبام وجيف، والشكر موصول للجميع. كما أتوجه بخالص الشكر لكلٍ من جيف وجورج لإعدادهما لهذا الاجتماع ولزملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية جرّاء مشاركتهم النشطة. نتطلع للخطوات القادمة. بالنسبة للزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية، بعد قضاء استراحة مدتها 30 دقيقة، سيكون لدينا جلستين متتاليتين حول حماية المنظمات الدولية الحكومية والإجراءات القادمة، لذا يرجى العودة إلى الغرفة في تمام الساعة 8:30 بالتوقيت العالمي المنسق.

[نهاية التدوين النصي]